بغداد / سها الشيخلي

تصوير / ادهم يوسف

يشغل موضوع التجاوز على المباني الحكومية حيزاً واسعاً من تفكير المسؤولين والمواطنين معاً، بشأن الطريقة التي يمكن بها معالجة مثل هذا الموضوع الذي بات يشكل ظاهرة تتطلب تظافر جهود عدد من الجهات لحله، خاصة وان هنالك عدة اراء ووجهات نظر متعددة بشأنه. ففي حين البعض يدعو الى اخذ الظروف القاهرة التي دعت المتجاوزين الى السكن في المباني الحكومية. يبرر البعض الآخر ان هنالك استغلالا سيئاً له جعل البعض يتمادى ويبيع ويشتري في ممتلكات لاتعود اليه، كما ان البعض اخذ يدعو الأقربين في المحافظات ويهب لهم سكناً مجانياً او مقابل مبالغ زهيدة.

التجاوز على ممتلكات الدولة مشكلة مزمنة بدون حل!

مباني الدولة تباع وتشترى ولا من رادع للمتلاعبين

فبعد سقوط النظام في ٩ نيسان٢٠٠٣ سادت المجتمع الفوضى وتعرضت المباني الحكومية الى السلب والنهب واحيانا كثيرة الى الحرق والتخريب، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل تطور الى احتلال مقرات الدولة وقصور المسؤولين وبلغ الامر إلى أن أصبحت المدارس والمعسكرات والسجون ماوى للكثير من المتجاوزين حتى اضحت تلك المباني شققاً سكنية للعديد من العوائل وصارت القصور الفارهة لرجالات النظام السابق مقرات للكثير من الاحزاب ايضا، ليس في العاصمة بغداد فحسب بل في العديد من محافظات ومدن العراق، ورغم القرارات العديدة التي صدرت وما زالت الا ان القليل جدا من المتجاوزين غادروا تلك المباني وبقي العديد منهم في انتظار الحل لمشكلتهم، اما بالتعويض او اعطاء قطع الاراضي لهم، او شمولهم بمشاريع حل ازمة السكن التي ما زالت معلقة تنتظر العصا السحرية لكي تخرج الى حيز الوجود، وبالتالي قد تسهم بايجاد حل لازمة المتجاوزين.وقد نشرت بعض وسائل الاعلام مؤخراً خبراً مفاده ان مجلس النواب سيصوت قريبا على قرار يلزم وزارات ودوائر الدولة بتوزيع اراض ووحدات سكنية لجميع الموظفين خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات مع منحهم سلفة عقارية، واوضح الخبر(الصادر عن احد النواب)ان الية خاصة سيتم وضعها من قبل الحكومة باشراف اللجان القانونية والمالية، وسيتم انشاء الوحدات السكنية عن طريق الاستثمار.

المهم ان للموضوع جوانب متعددة سنحاول تناولها في هذا التحقيق باعتماد اراء كل من المتجاوزين والجهات المعنية بحيادية تامة، بل ننقل الحقائق دون التعليق عليها كون ملف المتجاوزين له مساس بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والامنية لانه قد شمل ٥٠ حيا ويعاني من المشكلة ٦٠٠ الف متجاوز.

ابتداءً نستمع الى ام حسن الارملة في العقد الثالث من عمرها والتي تعيل ثلاثة اولاد، من خلال مزاولتها مهنة (الدلالة) التي تقول: صحيح انا متجاوزة على هذه الشقة من عمارة تابعة الى وزارة الدفاع، الا انني اشتريتها قبل خمس سنوات من احد الاشخاص، فقد هجرت من مدينة بعقوبة بعد مقتل زوجي واخوتي الاثنين وشقيقتي وزوجها،و جئت هاربة الى مدينة بغداد، وبعد قرارات التخلية العديدة لا ادري الى اين اذهب؟ هل نسكن انا واطفالي الشارع؟ وماهو الحل، الست عراقية؟.

وتواصل حديثها بالقول انا مسؤولة عن ثلاثة اطفال اكبرهم في المرحلة الرابعة للدراسة الابتدائية، كيف سينشأ هذا الصغير ويصبح رجلا يخدم بلده وهومشرد و الدولة غافلة عنه؟

واضافت:قتل زوجها الذي كان صاحب مطعم في مدينة بعقوبة كما تم قتل اثنين من اشقائها واختها وزوجها ايضا، وفرت من المدينة التي تعتبر الى الان من المدن الساخنة، والسبب هو المد الطائفي، الذي ضرب بعض المدن العراقية ومن ابرزها بعقوبة التي كانت الى وقت قريب مدينة متعايشة بامن وسلام بكل اديانها وقومياتها وطوائفها.

وتواصل ام حسن سرد قصتها فتقول:

كنا عشر عوائل فارين من جحيم المدينة عام ٢٠٠٦ نسكن في غرفة واحدة في هذا المبنى الذي كان قسما للحسابات تابعاً لوزارة الدفاع، كانت معي اختي وزوجها الذي يبيع المناديل الورقية في الاشارات الضوئية المرورية، استطعت شراء هذه الشقة بسعر ٢٥٠ الف دينار من امراة كانت تسكن فيها، وهي كما تشاهدونها لا تصلح للسكن فهي مثلا لا تحوي حماما، كما تضم العمارة سردابا مملوءاً بالمياه الاسنة من مياه المجاري، وسقوف شققها متدلية البناء، في البناية مصاعد للطوابق الاخرى لكن كل تلك المصاعد مملوءة بالقمامة والازبال والفئران أيضاً، معي ثلاثة من الابناء اكبرهم في الصف الرابع الابتدائي و اعمل دلالة لبيع كل الحاجيات التي تخص العائلة من ملابس ومفارش بل وحتى الكهربائيات أيضاً. واشارت الى انه و قبل شهرين من الان جاء من يطالبنا بالاخلاء، وهناك دعوى ايضاً لاخلاء هذه العمارة وسمعنا من يقول ان هذه البناية تابعة الى عراقي مع العلم انها كما نعلم احدى مباني وزارة الدفاع.

وتطالب ام حسن الحكومة بايجاد حل لمشكلة المجاري وقد تدلت سقوفها القديمة لنزور عمارة اخرى تابعة ايضا لوزارة الدفاع قسم الحسابات، حيث وجدنا انها لا تختلف كثيرا عن العمارة الاولى ان لم تكن اكثر سوءا منها، فقد تراكمت القمامة، وتكسرت درجات السلالم ووجدنا العديد من الاطفال وقد عادوا من مدارسهم ظهرا وهم يحاولون اجتياز اكوام القمامة بصعوبة، في هذه العمارة التقينا (ام شهد) التي قالت:

تم تهجيرها من شارع الكفاع بعد الاحتقان الطائفي الذي عصف بالمنطقة قبل سنوات، و ابنها يعمل كاسباً (عامل بناء)، وقد تم شراء تلك الشقة بسعر ٣ ملايين دينار، ولا تملك العائلة سكناً غيره كما انها لا تقوى على العودة الى شارع الكفاح بعد الاستيلاء على سكنهم، الذي كان من الاموال المجمدة العائدة للدولة، وظروفها لا تسمح لها بدفع بدل إيجار لسكن آخر، في ضوء ارتفاع الإيجارات الى مبالغ خيالية!

اجر المثل

وتحدث الينا المحامي حسن شعبان عن تفاقم ازمة التجاوز على المباني الحكومية فقال:

ينظر القانون الى المتجاوزين على انهم مخالفون لقرارات الحكومة التي توجب اخلاء تلك العقارات فورا وخلال ٧٢ ساعة، وبإمكان الحكومة ان تنذر المتجاوز خلال تلك المدة والا سوف تلجأ الى الطرق القانونية في إجبار المتجاوز على ترك المكان الذي تجاوز عليه دون وجه حق، كما تلزم المتجاوز على استيفاء حقوق الدولة في مدة اشغال تلك المباني العائدة لها وفق (اجر المثل) الذي يتم من خلاله تحديد ايجار تلك العقارات سنويا بموجب لجنة قانونية تنظر الى مكان العقار وصلاحية البناء للسكن. وبحسب قرار التنفيذ يتم اصدار عقوبة السجن بحق المتجاوز لحين تسديد المبلغ الذي اسميناه بـ (اجر المثل) كاملا الى الدولة، ذلك لان تلك العقارات هي في كل الأحوال مال عام ولا يمكن التنازل عنه في اي حال من الاحوال. اما بشأن منح او اعطاء تعويضات للمتجاوزين فأشار المحامي شعبان الى ان التجاوز على المال العام لا ينبغي ان يكافأ عليه المتجاوز، اما ان تنمح الدولة للمتجاوز كما سمعنا مبلغا قدره ٣ ملايين دينار فذلك من باب المساعدة ليس الا.

رأي أمانة بغداد

وعن ملف المتجاوزين اشار المفتش العام في امانة بغداد سهيل القريشي الى ان كتبا عديدة قد وردت الى امانة بغداد صادرة من مجلس الوزراء يتوجب فيها تخلية المباني الحكومية منها كتابان يحملان الرقم ١٥٧ و ٤٤٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٩ وكان القرار قد حدد مدة سنة كحد اقصى لتنفيذ التخلية، وانتهت المدة، ثم جاءنا كتاب تاكيدي من مجلس الوزراء في الشهر التاسع من عام ٢٠١٠ ينص على وجوب التخلية وبشكل اجباري، ذلك لان المتجاوزين مشمولون بقرار رقم ٣٦ والذي عقوبته السجن اذا رفض المتجاوز اخلاء المباني الحكومية.

ويؤكد القريشي ان تلك التجاوزات قد اضرت بمشاريع الاستثمار حيث يطالب المستثمرون بملايين الدولارات اذا كانت الأراضي او المباني قد تم التجاوز عليها، موضحاً بان الامانة كجهة معنية تدفع الثمن غاليا، فلدينا ٥٢ اجازة للمستثمرين لا نستطيع البت في اغلبها، لان المتجاوزين يقفون أمام تنفيذ أي مشروع سكني لحل أزمة السكن، ولدينا مشاريع لبناء ١٨ ألف وحدة سكنية.

ويقول كانت لدينا جولة قبل ايام في تلك المباني وجمعنا معلومات بان نصف هؤلاء المتجاوزين تاريخهم اسود وقتلة وحواسم ليس في بغداد وحدها بل في المحافظات أيضاً، كما ان التجاوز على مباني الغير لا يجوز شرعا ولا قانونا، وعن دور مجلس محافظة بغداد في حل أزمة المتجاوزين يوضح القريشي ان مجلس المحافظة مرة يكون معنا ومرة اخرى يكون ضدنا، وفي ختام حديثة اكد يجب ان لا نضحي الا للصالح العام الذي له الاولوية.

ملف عقيم

عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي اشار الى ان ملف المتجاوزين على المباني الحكومية ملف عقيم مؤكداً ان قرارات مجلس الوزراء غير مدروسة والخاصة بالتريث في تنفيذ احكام القانون الخاص بالتخلية، ذلك ان تلك القرارات خالية من الدراسة فلم يتم تحديد المكان والزمان للتخلية في اية محافظة ولم يتم تحديد الوقت هل هو لمدة شهر او الى ما لا نهاية، وليست هناك قاعدة بيانات على نسبة الفقر الذي يشكو منه المتجاوزون، علاوة على وجود بعض الحواسم من المتجاوزين والذين انتشروا حتى على مبانٍ تقع في المنطقة الخضراء.

وحدد الربيعي عدد المتجاوزين في بغداد والمحافظات بـ٦٠٠ الف متجاوز، وان ٧٠٪ منهم ليسوا فقراء كما يدعون، وانهم تجاوزوا على ٥٠ حياً من الاحياء، وهناك مشاكل عديدة في تلك المناطق كونها خالية من الخدمات،لذا نريد تحديد هذا التجاوز، فالذي لديه بيت يعاقب على الخروج منه، والذي لا يملك دارا نحاول ان نحصل له على دار من الدولة.

رأي منظمات المجتمع الوطني

الدكتور عمار الشيخلي رئيس منظمة جيل المستقبل اشار الى ان المنظمة سبق وان ناقشت مع مجلس محافظة بغداد ملف المتجاوزين على املاك الدولة، ومد يد المساعدة قدر الامكان الى هؤلاء الناس كونهم قد لجأوا الى التجاوز مرغمين فهم في نظر القانون مخالفون للتعليمات و هذا جدا صحيح، الا انهم من الناحية الانسانية مواطنون بلا مساكن تؤويهم هم وعوائلهم، وارى ان على الحكومة ان تجد الحلول المناسبة لهم فهم اولا واخرا اهلنا المعوزون، فعلى الرغم من ان بعضهم قد جاء من اجل الحصول على المكاسب، اجد من المهم ان ينظر اليهم القانون بعين الرأفة.

فيما يرى عضو جمعية حقوق المواطنين عباس لازم ان ظاهرة التجاوز هذه لم تنته بل هي في اتساع ما يشكل خطورة على امن المواطن وحقوقه الانسانية كما ان اغلب المتجاوزين يقوم ببيع وشراء تلك المباني بشكل غير قانوني مستندين الى اشاعات يروج لها بعضهم تشير بان الدولة لا تستطيع طردهم، بل عند الطرد ستقوم بتعويضهم اما ماديا او شمولهم بوحدات سكنية حكومية.

ويؤكد لازم ان رئاسة الوزراء تريثت بتطبيق قرارات التخلية قبيل الانتخابات، وقد فسر البعض هذه الخطوة بان رئيس الوزراء قد تحالف مع احزاب لها العديد من المتجاوزين على املاك الدولة، ويشير لازم الى انه قد زار بعض العوائل المتجاوزة على املاك الدولة فوجد ان بعضهم من الفقراء والكسبة لا بل من العاطلين عن العمل، كما وجد ان هناك من يمتلك بيوتا تم تاجيرها وجاء للحصول على سكن باية طريقة كانت، او الحصول على تعويضات مالية مهما كانت قليلة فهي احسن من لا شيء.

وختاما يبقى ملف المتجاوزين شائكا دون التوصل الى نتائج ترضي جميع اطراف المشكلة ويحتاج الى حسم ملفها كي لاتستفحل، خاصة وانها تؤرق غالبية المتجاوزين ممن وقعوا فريسة الحواسم الذين باعوهم ممتلكات لاتعود اليهم.. قلق مزمن دفع البعض منهم الى التظاهر في بغداد والمحافظات لإيجاد حل لمشكلتهم.

> شقق متهالكة تسكنها عوائل مهجرة تطالب بانصافها

> امانة بغداد: اغلب المتلاعبين بالممتلكات العامة قتلة وحواسم وتاريخهم اسود

فبعد سقوط النظام في ٩ نيسان٢٠٠٣ سادت المجتمع الفوضى وتعرضت المباني الحكومية الى السلب والنهب واحيانا كثيرة الى الحرق والتخريب، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل تطور الى احتلال مقرات الدولة وقصور المسؤولين وبلغ الامر إلى أن أصبحت المدارس والمعسكرات والسجون ماوى للكثير من المتجاوزين حتى اضحت تلك المباني شققاً سكنية للعديد من العوائل وصارت القصور الفارهة لرجالات النظام السابق مقرات للكثير من الاحزاب ايضا، ليس في العاصمة بغداد فحسب بل في العديد من محافظات ومدن العراق، ورغم القرارات العديدة التي صدرت وما زالت الا ان القليل جدا من المتجاوزين غادروا تلك المباني وبقي العديد منهم في انتظار الحل لمشكلتهم، اما بالتعويض او اعطاء قطع الاراضي لهم، او شمولهم بمشاريع حل ازمة السكن التي ما زالت معلقة تنتظر العصا السحرية لكي تخرج الى حيز الوجود، وبالتالي قد تسهم بايجاد حل لازمة المتجاوزين.وقد نشرت بعض وسائل الاعلام مؤخراً خبراً مفاده ان مجلس النواب سيصوت قريبا على قرار يلزم وزارات ودوائر الدولة بتوزيع اراض ووحدات سكنية لجميع الموظفين خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات مع منحهم سلفة عقارية، واوضح الخبر(الصادر عن احد النواب)ان الية خاصة سيتم وضعها من قبل الحكومة باشراف اللجان القانونية والمالية، وسيتم انشاء الوحدات السكنية عن طريق الاستثمار.

المهم ان للموضوع جوانب متعددة سنحاول تناولها في هذا التحقيق باعتماد اراء كل من المتجاوزين والجهات المعنية بحيادية تامة، بل ننقل الحقائق دون التعليق عليها كون ملف المتجاوزين له مساس بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والامنية لانه قد شمل ٥٠ حيا ويعاني من المشكلة ٦٠٠ الف متجاوز.

ابتداءً نستمع الى ام حسن الارملة في العقد الثالث من عمرها والتي تعيل ثلاثة اولاد، من خلال مزاولتها مهنة (الدلالة) التي تقول: صحيح انا متجاوزة على هذه الشقة من عمارة تابعة الى وزارة الدفاع، الا انني اشتريتها قبل خمس سنوات من احد الاشخاص، فقد هجرت من مدينة بعقوبة بعد مقتل زوجي واخوتي الاثنين وشقيقتي وزوجها،و جئت هاربة الى مدينة بغداد، وبعد قرارات التخلية العديدة لا ادري الى اين اذهب؟ هل نسكن انا واطفالي الشارع؟ وماهو الحل، الست عراقية؟.

وتواصل حديثها بالقول انا مسؤولة عن ثلاثة اطفال اكبرهم في المرحلة الرابعة للدراسة الابتدائية، كيف سينشأ هذا الصغير ويصبح رجلا يخدم بلده وهومشرد و الدولة غافلة عنه؟

واضافت:قتل زوجها الذي كان صاحب مطعم في مدينة بعقوبة كما تم قتل اثنين من اشقائها واختها وزوجها ايضا، وفرت من المدينة التي تعتبر الى الان من المدن الساخنة، والسبب هو المد الطائفي، الذي ضرب بعض المدن العراقية ومن ابرزها بعقوبة التي كانت الى وقت قريب مدينة متعايشة بامن وسلام بكل اديانها وقومياتها وطوائفها.

وتواصل ام حسن سرد قصتها فتقول:

كنا عشر عوائل فارين من جحيم المدينة عام ٢٠٠٦ نسكن في غرفة واحدة في هذا المبنى الذي كان قسما للحسابات تابعاً لوزارة الدفاع، كانت معي اختي وزوجها الذي يبيع المناديل الورقية في الاشارات الضوئية المرورية، استطعت شراء هذه الشقة بسعر ٢٥٠ الف دينار من امراة كانت تسكن فيها، وهي كما تشاهدونها لا تصلح للسكن فهي مثلا لا تحوي حماما، كما تضم العمارة سردابا مملوءاً بالمياه الاسنة من مياه المجاري، وسقوف شققها متدلية البناء، في البناية مصاعد للطوابق الاخرى لكن كل تلك المصاعد مملوءة بالقمامة والازبال والفئران أيضاً، معي ثلاثة من الابناء اكبرهم في الصف الرابع الابتدائي و اعمل دلالة لبيع كل الحاجيات التي تخص العائلة من ملابس ومفارش بل وحتى الكهربائيات أيضاً. واشارت الى انه و قبل شهرين من الان جاء من يطالبنا بالاخلاء، وهناك دعوى ايضاً لاخلاء هذه العمارة وسمعنا من يقول ان هذه البناية تابعة الى عراقي مع العلم انها كما نعلم احدى مباني وزارة الدفاع.

وتطالب ام حسن الحكومة بايجاد حل لمشكلة المجاري وقد تدلت سقوفها القديمة لنزور عمارة اخرى تابعة ايضا لوزارة الدفاع قسم الحسابات، حيث وجدنا انها لا تختلف كثيرا عن العمارة الاولى ان لم تكن اكثر سوءا منها، فقد تراكمت القمامة، وتكسرت درجات السلالم ووجدنا العديد من الاطفال وقد عادوا من مدارسهم ظهرا وهم يحاولون اجتياز اكوام القمامة بصعوبة، في هذه العمارة التقينا (ام شهد) التي قالت:

تم تهجيرها من شارع الكفاع بعد الاحتقان الطائفي الذي عصف بالمنطقة قبل سنوات، و ابنها يعمل كاسباً (عامل بناء)، وقد تم شراء تلك الشقة بسعر ٣ ملايين دينار، ولا تملك العائلة سكناً غيره كما انها لا تقوى على العودة الى شارع الكفاح بعد الاستيلاء على سكنهم، الذي كان من الاموال المجمدة العائدة للدولة، وظروفها لا تسمح لها بدفع بدل إيجار لسكن آخر، في ضوء ارتفاع الإيجارات الى مبالغ خيالية!

اجر المثل

وتحدث الينا المحامي حسن شعبان عن تفاقم ازمة التجاوز على المباني الحكومية فقال:

ينظر القانون الى المتجاوزين على انهم مخالفون لقرارات الحكومة التي توجب اخلاء تلك العقارات فورا وخلال ٧٢ ساعة، وبإمكان الحكومة ان تنذر المتجاوز خلال تلك المدة والا سوف تلجأ الى الطرق القانونية في إجبار المتجاوز على ترك المكان الذي تجاوز عليه دون وجه حق، كما تلزم المتجاوز على استيفاء حقوق الدولة في مدة اشغال تلك المباني العائدة لها وفق (اجر المثل) الذي يتم من خلاله تحديد ايجار تلك العقارات سنويا بموجب لجنة قانونية تنظر الى مكان العقار وصلاحية البناء للسكن. وبحسب قرار التنفيذ يتم اصدار عقوبة السجن بحق المتجاوز لحين تسديد المبلغ الذي اسميناه بـ (اجر المثل) كاملا الى الدولة، ذلك لان تلك العقارات هي في كل الأحوال مال عام ولا يمكن التنازل عنه في اي حال من الاحوال. اما بشأن منح او اعطاء تعويضات للمتجاوزين فأشار المحامي شعبان الى ان التجاوز على المال العام لا ينبغي ان يكافأ عليه المتجاوز، اما ان تنمح الدولة للمتجاوز كما سمعنا مبلغا قدره ٣ ملايين دينار فذلك من باب المساعدة ليس الا.

رأي أمانة بغداد

وعن ملف المتجاوزين اشار المفتش العام في امانة بغداد سهيل القريشي الى ان كتبا عديدة قد وردت الى امانة بغداد صادرة من مجلس الوزراء يتوجب فيها تخلية المباني الحكومية منها كتابان يحملان الرقم ١٥٧ و ٤٤٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٩ وكان القرار قد حدد مدة سنة كحد اقصى لتنفيذ التخلية، وانتهت المدة، ثم جاءنا كتاب تاكيدي من مجلس الوزراء في الشهر التاسع من عام ٢٠١٠ ينص على وجوب التخلية وبشكل اجباري، ذلك لان المتجاوزين مشمولون بقرار رقم ٣٦ والذي عقوبته السجن اذا رفض المتجاوز اخلاء المباني الحكومية.

ويؤكد القريشي ان تلك التجاوزات قد اضرت بمشاريع الاستثمار حيث يطالب المستثمرون بملايين الدولارات اذا كانت الأراضي او المباني قد تم التجاوز عليها، موضحاً بان الامانة كجهة معنية تدفع الثمن غاليا، فلدينا ٥٢ اجازة للمستثمرين لا نستطيع البت في اغلبها، لان المتجاوزين يقفون أمام تنفيذ أي مشروع سكني لحل أزمة السكن، ولدينا مشاريع لبناء ١٨ ألف وحدة سكنية.

ويقول كانت لدينا جولة قبل ايام في تلك المباني وجمعنا معلومات بان نصف هؤلاء المتجاوزين تاريخهم اسود وقتلة وحواسم ليس في بغداد وحدها بل في المحافظات أيضاً، كما ان التجاوز على مباني الغير لا يجوز شرعا ولا قانونا، وعن دور مجلس محافظة بغداد في حل أزمة المتجاوزين يوضح القريشي ان مجلس المحافظة مرة يكون معنا ومرة اخرى يكون ضدنا، وفي ختام حديثة اكد يجب ان لا نضحي الا للصالح العام الذي له الاولوية.

ملف عقيم

عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي اشار الى ان ملف المتجاوزين على المباني الحكومية ملف عقيم مؤكداً ان قرارات مجلس الوزراء غير مدروسة والخاصة بالتريث في تنفيذ احكام القانون الخاص بالتخلية، ذلك ان تلك القرارات خالية من الدراسة فلم يتم تحديد المكان والزمان للتخلية في اية محافظة ولم يتم تحديد الوقت هل هو لمدة شهر او الى ما لا نهاية، وليست هناك قاعدة بيانات على نسبة الفقر الذي يشكو منه المتجاوزون، علاوة على وجود بعض الحواسم من المتجاوزين والذين انتشروا حتى على مبانٍ تقع في المنطقة الخضراء.

وحدد الربيعي عدد المتجاوزين في بغداد والمحافظات بـ٦٠٠ الف متجاوز، وان ٧٠٪ منهم ليسوا فقراء كما يدعون، وانهم تجاوزوا على ٥٠ حياً من الاحياء، وهناك مشاكل عديدة في تلك المناطق كونها خالية من الخدمات،لذا نريد تحديد هذا التجاوز، فالذي لديه بيت يعاقب على الخروج منه، والذي لا يملك دارا نحاول ان نحصل له على دار من الدولة.

رأي منظمات المجتمع الوطني

الدكتور عمار الشيخلي رئيس منظمة جيل المستقبل اشار الى ان المنظمة سبق وان ناقشت مع مجلس محافظة بغداد ملف المتجاوزين على املاك الدولة، ومد يد المساعدة قدر الامكان الى هؤلاء الناس كونهم قد لجأوا الى التجاوز مرغمين فهم في نظر القانون مخالفون للتعليمات و هذا جدا صحيح، الا انهم من الناحية الانسانية مواطنون بلا مساكن تؤويهم هم وعوائلهم، وارى ان على الحكومة ان تجد الحلول المناسبة لهم فهم اولا واخرا اهلنا المعوزون، فعلى الرغم من ان بعضهم قد جاء من اجل الحصول على المكاسب، اجد من المهم ان ينظر اليهم القانون بعين الرأفة.

فيما يرى عضو جمعية حقوق المواطنين عباس لازم ان ظاهرة التجاوز هذه لم تنته بل هي في اتساع ما يشكل خطورة على امن المواطن وحقوقه الانسانية كما ان اغلب المتجاوزين يقوم ببيع وشراء تلك المباني بشكل غير قانوني مستندين الى اشاعات يروج لها بعضهم تشير بان الدولة لا تستطيع طردهم، بل عند الطرد ستقوم بتعويضهم اما ماديا او شمولهم بوحدات سكنية حكومية.

ويؤكد لازم ان رئاسة الوزراء تريثت بتطبيق قرارات التخلية قبيل الانتخابات، وقد فسر البعض هذه الخطوة بان رئيس الوزراء قد تحالف مع احزاب لها العديد من المتجاوزين على املاك الدولة، ويشير لازم الى انه قد زار بعض العوائل المتجاوزة على املاك الدولة فوجد ان بعضهم من الفقراء والكسبة لا بل من العاطلين عن العمل، كما وجد ان هناك من يمتلك بيوتا تم تاجيرها وجاء للحصول على سكن باية طريقة كانت، او الحصول على تعويضات مالية مهما كانت قليلة فهي احسن من لا شيء.

وختاما يبقى ملف المتجاوزين شائكا دون التوصل الى نتائج ترضي جميع اطراف المشكلة ويحتاج الى حسم ملفها كي لاتستفحل، خاصة وانها تؤرق غالبية المتجاوزين ممن وقعوا فريسة الحواسم الذين باعوهم ممتلكات لاتعود اليهم.. قلق مزمن دفع البعض منهم الى التظاهر في بغداد والمحافظات لإيجاد حل لمشكلتهم.

> شقق متهالكة تسكنها عوائل مهجرة تطالب بانصافها

> امانة بغداد: اغلب المتلاعبين بالممتلكات العامة قتلة وحواسم وتاريخهم اسود

وعود بعد ٥ سنوات ولكن!

ينظر القانون الى المتجاوزين على المباني الحكومية كونهم مخالفين، وجراء ذلك الخرق فهناك عقوبات تصل الى السجن او الغرامة او كليهما معا، اما النظر باوضاع المتجاوزين التي اجبرتهم على ذلك فيراها اصحاب العلاقة ان لا موجب لها ما دام الساكنون في المباني الحكومية قد تجاوزوا عليها وخرقوا القانون. وفي لقاء لنا مع احد ساكني احدى المباني التابعة لوزارة الدفاع تحدث الينا العسكري المتقاعد صبري مرزوق قائلاً:

كنت في السابق احد منتسبي الجيش واسكن في دار حكومية مؤجرة في الزعفرانية وقد تم تهجيري، انا وعائلتي ما جعلني الجأ الى هذه العمارة، التي تضم ٢٥ شقة ومع ان العمارة برمتها غير صالحة للسكن الا اننا مضطرون لذلك، حيث استأجرت هذه الشقة التي تضم غرفتين وصالة بايجار قدره ١٥٠ الف دينار من متجاوز سابق في عام ٢٠٠٨ ثم اشتريتها بسعر ٣ ملايين دينار، وكما تشاهدون فقد قمت بترميمها واصلاح ما يمكن اصلاحه منها، وهناك ساكنون معنا من منتسبي الجيش والشرطة الذين لم يجدوا مكانا للسكن غير هذه العمارة المتداعية.

وعن حالته الاجتماعية يشير مرزوق إلى أن لديه محلا لبيع اللوازم البيتية وانه يعيل اسرة كبيرة مكونة من عدة افراد، ويقول ان لديه اقتراحاً يود ان يقدمه الى الحكومة من خلال جريدة المدى يتمثل بمنح الافضلية لرجال الجيش والشرطة في شراء شققها ما دامت العمارة بالاساس تابعة الى وزارة الدفاع فهم اولى بها من الغرباء، فاذا كانت للايجار او للبيع فهم احق من الاخرين.

ويعبر ابو احمد عن خشيته من ترحيلهم كما تم ترحيل اخوانهم من ساكني مبنى القوة الجوية بحجة بناء مستشفى على تلك الارض، ويختتم حديثة بالتاكيد أنهم مواطنون من أصحاب الدخول الواطئة وقد اعتنوا بالبناية، وسبق أن زارتهم قنوات فضائية عديدة واطلعت على احوالهم ووقفت الى جانبهم بشكل انساني نبيل.

اما المواطنة بشرى خليل ربة بيت فلديها اربعة اطفال و كانت تسكن مدينة الصدر في منطقة الاورفلي و زوجها كاسب (يبيع اللبلبي في عربانة) فتقول انها قد استاجرت شقة متداعية في تلك البناية ولا تقوى على دفع ايجارات كبيرة.

في البناية ذاتها تشير منى خليل التي تعمل في الشعبة القانونية في مجلس النواب الى ان زوجها مفقود وقد اشترت هذه الشقة بسعر ٤ملايين وربع المليون من شخص صحفي (بدون سند) وانها تسكن الشقة لوحدها مع طفلها الصغير.

وتؤكد انها من خلال عملها في المجلس لم تسمع اية قرارات تطالب المتجاوزين بالاخلاء!

غادرنا تلك العمارة التي كانت طافحة بنضح مياه